

لكثرة ازدحام المرور والحوادث الواقعة على طريق الملك فهد

فنية «البلدي» تعقد ورشة عمل لمناقشة فتح طريق المقوع المؤدي إلى مدينة الأحمدية

المطيري:
نتمنى حضور جميع
الوكلاء الذين سيتم
مخاطبتهم لبحث
أسباب الإغلاق



م. المطيري

فتح الطريق
سيقلل من
الحوادث ويقلص
المسافة على رواد
الأحمدية

السيارات بالشوارع وكذلك سيتم نقل من الحوادث وكذلك تقصير المسافة على رواد طريق الأحمدية.

كافة الطرق السليمة التي تؤدي إلى فتح الطريق في أسرع وقت ممكن، حتى تخفف من زحمة سير

وشدد قرز المطيري على حضور كافة الوكلاء الذين سيتم مخاطبتهم وذلك لبحث أسباب الإغلاق وكذلك

والداخلية والنقط والأشغال، وأي من الوزارات الذي ستكتشف إقاداتها في حل المشكلة المطروحة.

تعقد اللجنة الفنية الثلاثاء المقبل ورشة عمل برئاسة العضو قرز المطيري لمناقشة فتح طريق المقوع المؤدي إلى مدينة الأحمدية.

وكان عضو المجلس البلدي قرز المطيري وم. المطيري اقترحا بفتح طريق المقوع المؤدي إلى الأحمدية وذلك لكثرة الازدحام المروري والحوادث الواقعة على طريق الملك فهد المؤدي إلى محافظة الأحمدية وكذلك لتيسير حركة السير والبرور في الطرق وتخفيف حدة الازدحام الشديد.

وأوضح رئيس اللجنة الفنية قرز المطيري أنه تم تخصيص ورشة العمل باللجنة الفنية لمناقشة فتح طريق المقوع ويستدعي من خلالها وكلاء وزارة النقل والداخلية والإشغال، وأي من الوزارات الذي ستكتشف إقاداتها في حل المشكلة المطروحة.

رداً على الأقوال التي صرح بها أمين عام المجلس الانتقالي للجمعية الطبية

«المهن الطبية»: استقطاعات «الصحة» غير قانونية.. والأطباء لا يعلمون عنها شيئاً

الخباز: أمين
«الانتقالي» غير ملم
بمفاهيم القانون
التي تمنع إجبار أي
عضو على الانضمام
لجميعيات النفع العام



حسين الخباز

أعضاء المجلس
الانتقالي رفعوا شعار
مكافحة الفساد ضد
المجلس السابق
وسقطوا في أول
اختبار لهم

أطالب وزير الصحة بنشر السند القانوني الذي تقوم به الوزارة باستقطاع «ربع مليون» دينار من الرواتب

فقد اتحاد نقابات المهن الطبية ما وصفها بالأقوال «المرسلة» والرككة، التي صرح بها أمين عام المجلس الانتقالي للجمعية الطبية وأكد من خلالها على قانونية الاستقطاعات السنوية التي تقوم بها وزارة الصحة لصالح 3 جمعيات مهنية هي «الطبية والأسنان والصيدلية» بتأكيد الاتحاد مجدداً أن تلك الاستقطاعات مخالفة للقانون والدستور كما سبق وأن صرح الاتحاد.

أكد اتحاد للهن الطبية في بيان صحفي أنه وإضافة لعدم قانونية الاستقطاعات فإن عدد كبير من الأطباء لا يعلمون عنها والغالبية العظمى ممن يعملون لا يرغبون في استمرار تلك الاستقطاعات المالية من رواتبهم التي تنهبا وزارة الصحة رغم أن نفهم ويمبالغ نتجاوز «ربع المليون دينار» سنويا تخصصها من رواتبهم وتضخمها بالحسابات البنكية لتلك الجمعيات المهنية التي وعرضا من الدفاع عن حقوق اعضائها نجدها تؤكد سطوتها على مكتسباتهم المالية دون أدنى اعتبار للصورة البشعة وللقرقرة التي تظهر بها أمام الجسم الطبي والمجتمع عموما بمثل هذه التصرفات التي تتناقض مع الأهداف السامية التي أنشأت من أجلها تلك الجمعيات المهنية.

وقال نقيب الأطباء ورئيس اتحاد نقابات المهن الطبية الدكتور حسين الخباز يبدو أن أمين عام المجلس الانتقالي غير ملم بمفاهيم القانون والدستور عندما أكد على قانونية استقطاع مبالغ مالية من رواتب الأطباء البشريين والأسنان والصيدلية من دون «موافقتهم الخطية» على تلك

الاستقطاعات السنوية، مؤكداً أن إجبار الأطباء بالانضمام للجمعية الطبية فيه مخالفة واضحة لضمون المادة «43» من الدستور التي نصت على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون» ولا يجوز «إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

وأضاف الخباز أن اتحاد نقابات المهن الطبية يستند بدفاعه على مواد الدستور التي نصت على «حرية الانضمام للجمعيات والنقابات ومنعت إجبار أي عضو للانضمام لجمعية النفع العام بما فيها الجمعية الطبية، كما أنه يستند على القانون الذي منع وزارات

الدولة من استقطاع أي دينار من حسابات الموظفين العاملين لديها لصالح أي جهة «غير حكومية» بما فيها الجمعية الطبية الكويتية دون علمهم أو موافقتهم الخطية.

واستدرك قائلا: إذا كنا نستند على القانون ومواد الدستور في دفاعنا عن الحقوق المالية لأكثر من 10 آلاف زميل من الجسم الطبي فعلى ماذا يستند الأمين العام للجمعية الطبية لتبرير موقفه بالدفاع عن فساد وزارة الصحة وتأكيد القانونية

«تهب أموال» الجسم الطبي لصالح جمعيات النفع العام التي تظلم؟! واسترسل الخباز قائلا: فعلى الرغم من أن أمين عام المجلس الانتقالي يشغل أيضا منصب «مدير مستشفى»

إلا أن موقفه القانوني يثير التساؤلات بكيفية توليه لهذا المنصب الحساس الذي يفترض بصاحبه أن يكون على دراية كافية بالقوانين واللوائح والنظم لجمعية مصالح الموظفين والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم وليس بأن يشيد بمن «يتحكمها ويسلبها» منهم بوضوح النهار!

مشيرا إلى أن المخالفات المالية «واضحة وصارخة» بفضيحة الاستقطاعات السنوية التي تقوم بها وزارة الصحة لصالح جمعيات النفع العام، وكان الأولى بأمين عام الجمعية الطبية وأعضاء اللجنة الانتقالية الاعتراف بهذه التجاوزات المالية وليس بالدفاع عنها وعن فساد وزارة الصحة، منوها أنهم وبعد أن سخروا كافة جهودهم لحل

مجلس إدارة الجمعية الطبية السابق بحجة تجاوزات إدارية واختلاسات مالية وجدتهام - وبعد أن سكوا بزمام الأمور - يدافعون عن التجاوزات المالية الموجهة ضدهم بل وينبرون بالدفاع عن سياسة وقوف وزير الصحة مكتوف المدين تجاه أوجه الفساد الإداري والمالي» التي تمارسها وزارة الصحة أمام عينيه دون أن يحرك ساكنا!

وأستنكر الخباز تناقضات المجلس الانتقالي للجمعية الطبية الذي رفع أعضاؤه شعار مكافحة الفساد بقصر مداتهم ضد المجلس السابق ومقابلاتهم الإعلامية التي كان آخرها اللقاء التلفزيوني لأحد أعضائه قبل يومين، مؤكدا أنهم سقطوا في أول اختبار لهم عندما كشفوا بموقفهم الأخير زيف «الشعارات الرنانة»، التي رفعوها لإسقاط المجلس السابق خصوصا مع ظهور الحقيقة الساطعة التي باتت لجموع الأطباء بأن هناك مجلسا قد انحدر.. وأتى آخر لتكتم سير سلفه!

وختم الخباز مطالبا وزير الصحة -د.علي العبيدي- وغير مستشاريه القانونيين نشر التوضيح الإعلامي لجموع الأطباء والصيدلية يشرح السند القانوني الذي تقوم به الوزارة باستقطاع «ربع مليون» دينار من رواتبهم دون أي موافقة خطية منهم على هذا «النهج السوي» الذي تتعدي به الوزارة على حقوق موظفيها الذين تجبرهم بالإشتراك بتلك الجمعيات على الرغم من مخالفة هذا القرار لنصوص القانون والدستور، مشددا على ضرورة إرجاع كافة المبالغ التي تم نهبا من دون وجه حق من رواتب الموظفين لصالح تلك الجمعيات وباتن رجعي.

حتى عودته من مهمته الرسمية

الإبراهيم يصدر قراراً بنذب عمادي ليتولى أعمال الصباح



عبدالله عمادي



عبد العزيز الإبراهيم

اصبر وزير الكهرباء ولاء وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس عبدالعزيز عبدالمطيف الإبراهيم قرارا وزاريا حمل رقم «218/2012» يقضي بنذب مساعد المدير العام لشؤون قطاع المساحة المهندس عبدالله أسد عمادي بالإضافة إلى عمله القيام بأعمال مدير عام البلدية المهندس أحمد حمد الصباح أثناء فترة مهمته الرسمية وذلك اعتبارا من اليوم الأحد.

لرفع كفاءة العمل الفني وكيفية التعامل مع حالات الرعاية الأولية

مركز الكويت للصحة النفسية يختتم الدورة التدريبية للاختصاصيين النفسيين



د. يعقوب الكندري



د. عبدالله الحمادي

الكندري:
عيادات الصحة
النفسية مجهزة
بالكامل وتفتتح
10 أكتوبر

من دون الغناء في حصول المريض على موعد أو التعرض لزحمة المستشفى.

وبين أن الوزارة بدأت في تدريب وتأهيل مجموعة من أطباء العائلة للعمل في هذه العيادات وساعدة المرضى على العلاج، علما أن التدريب يشمل الأطباء في جميع المناطق الصحية، بالإضافة إلى وجود أطباء نفسيين متخصصين أيضا للعمل معهم، علاوة على الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين الذين سيعملون كل فريق واحد، ودور الفريق السابق من تقديم العلاج النفسي المتكامل لأفراد المجتمع في مناطقهم وتخفيف الضغط والعبء عن المستشفى.

من ناحية، أكد استاذ كلية الطب ورئيس قسم الطب النفسي في مركز الكويت للصحة النفسية الدكتور سليمان الخضاري، بقر افتتاح 6 عيادات نفسية، في عدة مراكز صحية، يتم توزيعها على جميع المناطق الصحية، لافتا إلى أن هذا الافتتاح يأتي بشكل متزامن مع فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للصحة النفسية، والذي يصادف العاشر من أكتوبر المقبل، منوها إلى أن هناك تحضيرات سابقة تم العمل بها قبل تدشين المشروع، منها إجراء عدد من الدورات التدريبية، لتجهيز الفرق الطبية، منوها. أشارت رئيس وحدة الخدمة النفسية الاكلينيكية

الحمادي:
نهدف لتوفير
خدمة الصحة
النفسية للمرضى
في أماكن سكنهم

مركز الكويت للصحة النفسية أمانة الربيعي أن الهدف من هذه الدورة التدريبية رفع كفاءة العمل الفني للاختصاصيين النفسيين وكيفية التعامل مع حالات المرضى النفسية للصحة النفسية الأولية، مبينة أنه تم توزيع شهادات تقيم الدورة والتي أوضحت أن النتائج ايجابية في البنود التي تم الاستفادة خاصة في حدة المعلومات وتطوير الاداء للاختصاصيين النفسيين ورفع كفاءتهم، وذكرت الربيعي أن هناك دورات أخرى تدريبية تكملية لهذه الدورة في الأساليب العلاجية النفسية المختلفة لجميع الفئات المرضية.

مركز الكويت للصحة النفسية أمانة الربيعي أن الهدف من هذه الدورة التدريبية رفع كفاءة العمل الفني للاختصاصيين النفسيين وكيفية التعامل مع حالات المرضى النفسية للصحة النفسية الأولية، مبينة أنه تم توزيع شهادات تقيم الدورة والتي أوضحت أن النتائج ايجابية في البنود التي تم الاستفادة خاصة في حدة المعلومات وتطوير الاداء للاختصاصيين النفسيين ورفع كفاءتهم، وذكرت الربيعي أن هناك دورات أخرى تدريبية تكملية لهذه الدورة في الأساليب العلاجية النفسية المختلفة لجميع الفئات المرضية.

تشكيل لجان لبحث زيادة الرسوم

الدراسية وعقد اجتماعات موسعة

لدراسة قانون التعليم الخاص

مناقشة آخر مستجدات قانون

العمل بالقطاع الأهلي ومدى تأثيره

السلي على المدارس الخاصة

المنهج الأجنبي وثنائية اللغة والباكستانية والهندية والفلبينية وذلك بشأن تداعيات ذلك والأخذ بعين الاعتبار أوضاع المدارس الخاصة وحرسها الكامل على تطبيق القرار بما يتفق مع الأوضاع والحاجات الملحة ونفور العمالة الوطنية من التخصصات المرغوبة مع توفر الامكانيات والشواغل المتأخرة.

واستعرض مجلس إدارة الاتحاد آخر مستجدات قانون العمل بالقطاع الأهلي والعقد الموحد وما تم مناقشته مع وزارة التربية والجهات الأخرى المختصة حول ما جاء في القانون ومدى تأثيره على المدارس الخاصة من سلبيات.

من جانب آخر أعلن الاتحاد عن إنشاء موقع للاتحاد على الإنترنت وسوف يعمل على جميع المدارس الخاصة للتصالح وسعرفة كل ما يستجد من موضوعات تخدم العملية التعليمية والتربوية، إضافة إلى كل ما يقوم به الاتحاد من حل المشكلات المتعلقة والتي تعوق المدارس الخاصة، وسوف بدون به مواقع المدارس الخاصة بأكملها، وغاوين المدارس هوأتلفا تسهيلا لن يربد تسجيل ابتلاء من الطلاب.

المدارس ثنائية اللغة، وجاء تشكيل لجنة بحث زيادة الرسوم للمدارس الباكستانية بعضوية د.سعد منير المهن تائب الرئيس ومحمد الشعيبي وأمين السر وطلال الجري، فيما ضمت لجنة بحث زيادة الرسوم للمدارس الهندية والهندية النموذجية د.سعد المهن ومحمد الشعيبي وعلي البغلي وطلال الجري وضمت لجنة مدارس الاحتياجات الخاصة ثوري الداود وخولة العتيقي وطلال خليفة الجري فيما تم اختيار رئيس الاتحاد عمر الغريب رئيسا لجميع هذه اللجان.

كما ناقش المجلس القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم 1104/خامسا لسنة 2008 بشأن تحديد نسبة العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية وما جاء في كتاب غرفة تجارة وصناعة الكويت لرفع سقف الزيادة في العمالة الوطنية بنسبة 11 في المئة بالنسبة للمدرس العربية و8 في المئة للمدارس ذات المنهج الأجنبي وقد قرر الاتحاد عقد سلسلة من الاجتماعات الموسعة للمشاور والتفاهم مع اصحاب وممثلي المدرس الخاصة العربية وذات

شكل مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لأصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية أصحاب المدارس الأجنبية الخاصة لجانته لبحث ودراسة زيادة الرسوم الدراسية في المدارس العربية والمدارس النموذجية الأهلية والمدارس الباكستانية والهندية ولجنة المعايير الخاصة بشأن المدارس ذات المنهج الأجنبي وثنائية اللغة ولجنة مدارس الاحتياجات الخاصة فيما يعكف المجلس حاليا على عقد اجتماعات موسعة لدراسة قانون التعليم الخاص تمهيدا لمناقشته مع الإدارة القانونية والإدارة العامة للتعليم الخاص وعرض البنود المقترحة التي تقدم بها الاتحاد والتعديلات المناسبة والتي تتوافق مع المستجدات التي يشهدها قطاع التعليم الخاص ومتطلباته.

وقد ضمت لجنة بحث زيادة الرسوم للمدارس العربية والمدارس النموذجية الأهلية كلا من أمين السر محمد الشعيبي وأمين العتيقي، فيما ضمت لجنة المعايير الخاصة بشأن المدارس ذات المنهج الأجنبي وثنائية اللغة خالدة المصنف ممثلة عن المدارس الأمريكية والبريطانية ورجاء الصالح ممثلة عن



عمر الغوري

اتحاد المدارس الخاصة استعرض تداعيات رفع نسبة العمالة الوطنية في المدارس

أعلن عن فتح موقع إلكتروني لتسهيل إجراءات تسجيل الطلبة